

**مساهمة الرقابة الجبائية في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي لتحقيق
التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر للفترة 2005- 2015**

**The contribution of fiscal oversight in addressing the
phenomenon of tax evasion and to achieve sustainable
development case study of Algeria for the period 2005- 2015**

تاريخ الإرسال: 10/09/2017 تاريخ القبول: 03/12/2017

خلادي راضية

جامعة المدية

khelladiradia@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات الرقابة الجبائية التي تعتمد عليها الجزائر من أجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، و التي من خلال فعاليتها يمكن جعل الجبائية العادية كبديل ضروري للجبائية البترولية، و قد خلصت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية تساهم في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي نظرا لأهمية المبالغ المستخرجة من مختلف الآليات المطبقة، لكن يبقى ذلك رهينا بفعالية أجهزتها و آلياتها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التهرب الضريبي، التنمية المستدامة.

Abstract :

The study aimed to shed light on the fiscal oversight mechanisms adopted by Algeria in order to limit the phenomenon of tax evasion, and through which the effectiveness of the regular collection can be made as an alternative to essential oil tax, the study concluded that the fiscal oversight contribute to addressing the phenomenon of tax evasion in view of the importance of the amounts extracted from various mechanisms applied, but still depend on the effectiveness of its organs and mechanisms.

Key words: fiscal control, tax evasion, and sustainable development.

المقدمة:

تعتبر الضريبة وسيلة أساسية من وسائل تمويل ميزانية الدولة، فهي مورد لتحسين التنمية لما لها من قدرة على التأثير في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، لكن ديمومة هذا المفهوم واستمراره مرهون بمدى استجابة المكلفين لواجباتهم الضريبية، هذه الاستجابة غالبا ما تكون نسبية نظرا للجدل القائم بين دفع الضريبة و التهرب منها باعتماد مختلف الطرق الممكنة.

فالتهرب من دفع الضريبة يعتبر من أخطر الأفات التي تصيب الضريبة بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة، نظرا لكونه يستنزف الموارد الضريبية التي من المفروض أنها كانت ستفقهها الدولة فيما يحقق المنفعة العامة، وهذا من خلال استثمارها في المشاريع التنموية للدولة، لتحقيق التنمية المستدامة.

ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة، استوجب على مختلف الدول ومنها الجزائر العمل على مكافحة هذه الظاهرة بشتى الطرق التشريعية و التنظيمية، نتج عن ذلك وضع أجهزة مختصة في مكافحتها، تجسدت في إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على المستوى الولائي في سنة 1990.

ومن بين أهم الوسائل التي تعتمد عليها إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي نجد الرقابة الجبائية بمختلف هياكلها و آلياتها، التي تسعى جاهدة للتأكد من التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، والتي يتم من وراءها كشف كل التجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف سواء بقصد أو بدون قصد. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف تساهم الرقابة الجبائية في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر لأجل تحقيق التنمية المستدامة؟**

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات الرقابة الجبائية المعتمدة في الجزائر من أجل معالجة ظاهرة التهرب الضريبي؟
- ما مدى فعالية آليات الرقابة الجبائية المعتمدة في الجزائر لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟
- كإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية يمكن تقديم الفرضيات التالية:
- هناك عدة آليات للرقابة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- أهمية الرقابة الجبائية مرهونة بمدى فعالية أجهزتها و آلياتها.
- الرقابة الجبائية في الجزائر ليست فعالة بالقدر الكافي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من كون الجباية العادية أصبحت بديلا ضروريا من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، كون مردود الجباية البترولية تربطه متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات الرقابة الجبائية التي تعتمد عليها الجزائر من أجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، و التي من خلال فعاليتها يمكن جعل الجباية العادية كبديل ضروري للجباية البترولية.

محتوى الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى جانبين، جانب نظري و آخر تطبيقي تمثل الجانب النظري في إعطاء المفاهيم الأساسية الخاصة بالتهرب الضريبي و الرقابة الجبائية، أما الجانب التطبيقي فاحتوى على الاحصائيات المتعلقة بمردودية آليات الرقابة الجبائية خلال فترة

الدراسة، من مبالغ مستخرجة و عدد قضايا مسجلة في مختلف الطرق و تحليلها و استخراج النتائج منها.

الجانب النظري: التهرب الضريبي بين حتمية الوجود و أساليب المعالجة

أولاً: وجود ظاهرة التهرب الضريبي المفهوم و الأسباب

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة ليست بالحديثة، بل هي قديمة قدم ظهور الضريبة، إلا أن انتشارها في الوقت الحاضر راجع إلى التطور و الانفتاح الاقتصادي من جهة و إلى اتساع التجارة الدولية و العولمة من جهة أخرى، حيث أدى هذان العاملان إلى اتساع حركة رؤوس الأموال خارج حدود الدولة الواحدة، هذا ما يدفع المكلفين بالضريبة إلى القيام بمحاولات للتخفيف من العبء الضريبي الملقى على عاتقهم.

لقد تعددت التعاريف بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي، وقد اختلفت باختلاف وجهة نظر القانونيين و الاقتصاديين، فهناك من عرف التهرب الضريب على أنه: "ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، و لتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق و أساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة"¹، و هناك من ربط وجود التهرب الضريبي بتخلص المكلف القانوني من عبء الضريبة دون أن نقل عبئها إلى شخص آخر².

كتعريف شامل للتهرب الضريبي يمكن القول:

" التهرب الضريبي هو تخلص المكلف بالضريبة من عبئها بصفة كلية أو جزئية، وهذا دون نقل عبئها إلى الغير باستعمال وسائل مشروعة أو غير مشروعة تؤدي إلى حرمان الخزينة العمومية من إيراداتها".

من خلال ما سبق يمكن لنا استخلاص العناصر المكونة للتهرب الضريبي نذكرها في النقاط التالية:³

- صفة المكلف بالضريبة شخص طبيعي أو معنوي.
 - استعمال وسائل مشروعة أو غير مشروعة.
 - عدم نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر.
 - التخلص من الضريبة كلياً أو جزئياً.
 - حرمان الخزينة العمومية من حصيلة الضرائب التي تؤول إليها
- من أجل إيجاد سبل لمعالجة هذه الظاهرة و جب التعرف على أسباب انتشارها، حيث يعد البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التهرب الضريبي خطوة مهمة لإيجاد الحلول الناجعة للحد منها.

يرجع ظهور التهرب الضريبي إلى أسباب متعلقة بالمكلف نفسه تجعله يقوم بالتخلص من دفع الضريبة تتمثل في:⁴

- ضعف المستوى الأخلاقي للمكلف.

¹ ناصر مراد، التهرب الضريبي في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2004، ص6.
² دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي النظرية العامة في مالية الدولة السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 229.

³ طورش نباتة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1 السنة الجامعية 2011/2012، ص15.

⁴ ناصر مراد، أسباب التهرب الضريبي و آثاره على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 14، ص09.

- ضعف الوعي الضريبي للمكلف.
- الوضعية المالية و الشخصية للمكلف حيث يميل المكلف نحو التهرب كلما زاد العبء الضريبي عليه.
- كما أن هناك أسباب متعلقة بالنظام الضريبي:⁵
- ثقل عبء الضريبة.
- تعقد النظام الضريبي
- ضعف الرقابة و العقاب المفروض على المتهرب.
- و أسباب أخرى متعلقة بالإدارة الضريبية:⁶
- ضعف الإمكانيات و الوسائل المادية.
- ضعف الإمكانيات البشرية.
- الفساد الإداري و مشكلة الرشوة.

ثانيا : الرقابة الجبائية وسيلة لمعالجة التهرب الضريبي

الرقابة الجبائية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية للتأكد من صحة و مصداقية التصريحات و المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، في إطار قوانين محددة تهدف إلى التقليل من التهرب الضريبي و كل التجاوزات الجبائية المهددة لاستقرار و تنمية الاقتصاد الوطني.

وقد تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال و هذا حسب درجة التعمق في الوثائق، وكذا حسب الهدف المرجو من عملية الرقابة، تعتبر هذه الأشكال متسلسلة و مكملة لبعضها البعض نتناولها بالشرح في النقاط التالية:

1- الرقابة الجبائية الشاملة⁷

يتم هذا الشكل من الرقابة على مستوى مفتشيات الضرائب بشكل دوري دون تنقل أو بحث خاص من طرف أعوان الإدارة الجبائية، وتتم في مكتب العون المكلف بالرقابة للملفات الخاضعة للنظام الحقيقي و تتمثل في شكلين:

- **الرقابة الشكلية:** تغطي هذه الرقابة جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة و كذا التحقق من هوية المكلف.
- **الرقابة على الوثائق:** تهتم هذه الرقابة بإجراء فحص نقدي و شامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين و هذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي.

2- الرقابة الجبائية المعقدة:

تتمثل هذه الرقابة في التدخلات المباشرة لأعوان الإدارة الجبائية بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، و تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة و نزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم، و تتمثل هذه الرقابة في:

- **التحقيق الجبائي المحاسبي:** يعد هذا الشكل من التدقيق أحد وسائل الرقابة الجبائية، حيث يقوم العون المكلف بالرقابة بفحص دقيق لمختلف الدفاتر و الوثائق المحاسبية شكلا و مضمونا، قصد التأكد من مصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة.⁸

⁵ بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ص43.

⁶ ناصر مراد، أسباب التهرب الضريبي و آثاره على الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁷ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص22.

⁸ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص24.

- **التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية:** يعرف على أنه: " مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة و الدخل المصرح به أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام.⁹
- **التحقيق المصوب في المحاسبة:** تم استحداث هذا الشكل من الرقابة الجبائية طبقا للمادة 24 من قانون المالية لسنة 2010، وتنص عليه المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية **الجانب التطبيقي: فعالية الرقابة الجبائية في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي لتحقيق التنمية المستدامة**

من خلال الجانب التطبيقي سنحاول استعراض و تحليل الاحصائيات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب لمختلف أشكال الرقابة الجبائية، و معرفة مدى نجاعتها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الأموال و المبالغ المسترجعة من المكلفين المتهربين من دفع الضرائب التي عليهم، و هذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وسيتم التركيز على آليتين من آليات الرقابة الجبائية و هما التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية.

أولا: فعالية التحقيق المحاسبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

سنقوم بتحليل الأرقام المحصل عليها من المديرية العامة للضرائب، فيما يخص تطبيق التحقيق المحاسبي الذي تم خلال فترة الدراسة 2005-2015، و هذا عن طريق تحليل تطور عدد القضايا المحقق فيها عن طريق هذه الآلية، و كذا تحليل تطور المبالغ المستخرجة ومدى تأثيرها و مساهمتها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و هذا لتحقيق التنمية المستدامة، هذ ما يظهره الجدول رقم 01. **الجدول رقم 01: تطور عدد القضايا المحقق فيها و المبالغ المستخرجة من تطبيق آلية التحقيق المحاسبي للفترة 2005-2015**

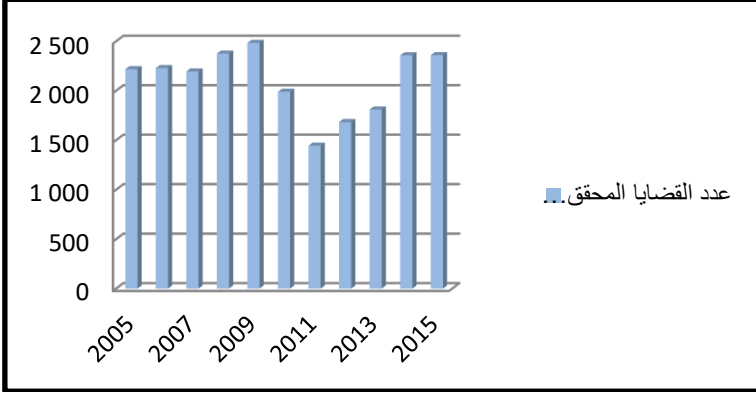
السنوات	عدد القضايا المحقق فيها	المبالغ المستخرجة بمليار دينار
2005	2 217	15,047
2006	2 228	73,670
2007	2 194	14,037
2008	2 374	20,533
2009	2 483	74,595
2010	1 989	41,503
2011	1 444	34,153
2012	1 682	31,359
2013	1809	36,255
2014	2357	126,406
2015	2358	37,613
المجموع	23135	505,171

المصدر: المديرية العامة للضرائب

⁹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 20014، ص31.

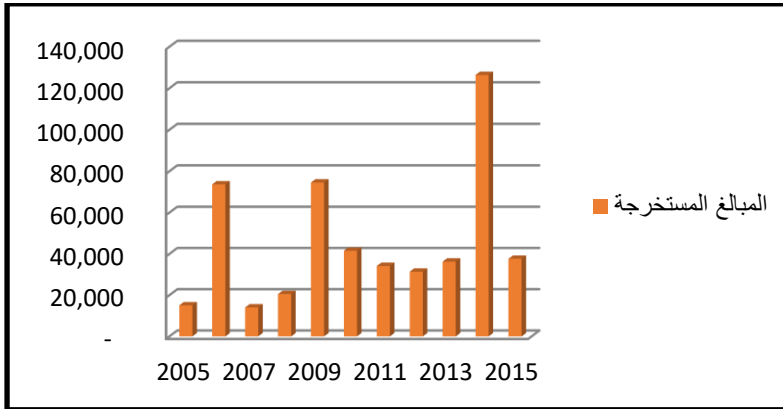
من أجل قراءة جيدة لهذا الجدول نقوم بتمثيله في شكل أعمدة بيانية و هذا لإظهار تطور عدد القضايا المحقق فيها و المبالغ المستخرجة من هذا التحقيق مع إظهار العلاقة التي تربط بينهما، و الشكلين رقم 02 و 03 يظهران ذلك كما يلي:

الشكل رقم 02: تطور عدد القضايا المحقق فيها عن طريق التحقيق المحاسبي للفترة 2005-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01.

الشكل رقم 03: تطور المبالغ المستخرجة من التحقيق المحاسبي للفترة 2005-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01.

و من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ وجود انخفاض كبير في عدد القضايا المحقق فيها سنة 2010 و يرجع السبب إلى قلة عدد المحققين، حيث تم تكليف المحققين في الآلية الجديدة التي ظهرت في سنة 2010 و هي التحقيق المصوب، أما سنة 2014 و 2015 فشهدت ارتفاع في عدد القضايا، نظرا لظهور بوادر الأزمة الاقتصادية مع انخفاض سعر البرميل من البترول سنة 2014 مما أدى بالدولة إلى التركيز على الجباية العادية من أجل تغطية النفقات العامة و استكمال المشاريع و البرامج التنموية المخطط لها.

من خلال الشكل رقم 03 يمكن ملاحظة أن أهم مبلغ تم استخراجه من التحقيق المحاسبي كان سنة 2014، غير أنها تعتبر مبالغ غير حقيقية، نظرا لتدهور قيمة الدينار في هذه السنة لانخفاض سعر البترول في السوق العالمية، ما أدى بالبنك المركزي إلى تخفيض قيمة الدينار

بـ 20%، هذا ما يبين انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر نظرا لوجود كل سنة مبالغ مسترجعة من خلال التحقيق المحاسبي.

ثانيا: فعالية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
بدأ العمل بآلية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية سنة 2001، رغم أن النصوص التنظيمية الخاصة به وردت مع الاصلاحات الجبائية التي كانت سنة 1992، يرجع ذلك إلى طبيعة التحقيق الممارس بهذه الآلية، حيث يتم مراقبة تطور الممتلكات الشخصية للمكلف و كل أفراد عائلته خاصة الموجودين تحت كفالته، حيث يتم مقارنة الممتلكات مع الارباح المصرح بها. يوضح لنا الجدول رقم 03 تطور عدد القضايا المحقق فيها عن طريق التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية و المبالغ المستخرجة من خلال هذه الآلية و ذلك خلال فترة الدراسة كما يلي:

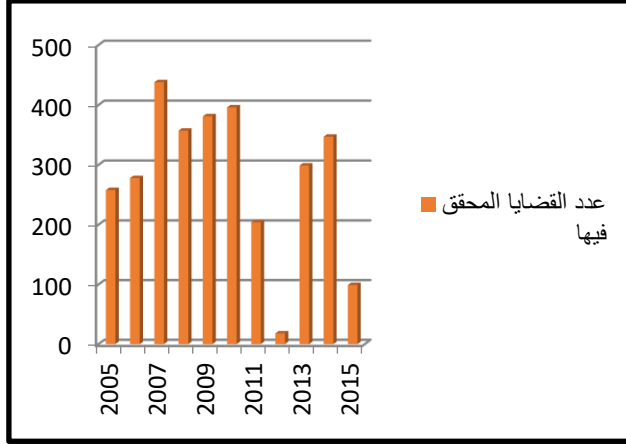
جدول رقم 02: تطور عدد القضايا المحقق فيها و المبالغ المستخرجة من خلال تطبيق آلية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية للفترة 2005-2015

السنوات	عدد القضايا المحقق فيها	الحقوق المستخرجة بمليار دينار
2005	258	0,738
2006	278	0,985
2007	438	1,307
2008	357	1,358
2009	381	1,288
2010	396	5,896
2011	204	1,633
2012	18	0,099
2013	299	1,507
2014	347	2,141
2015	99	4,295
المجموع	3075	21,247

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

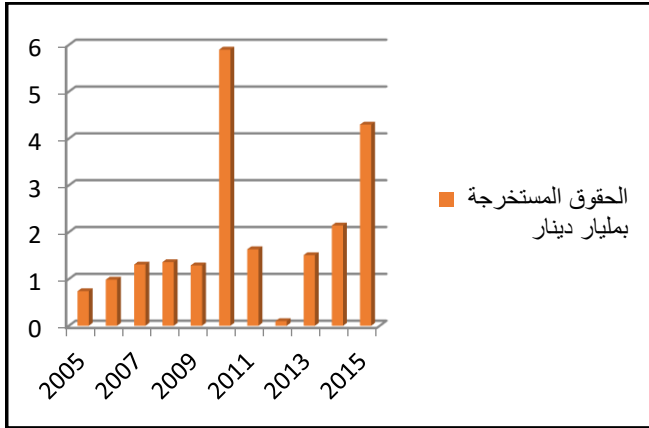
من أجل قراءة أرقام الجدول أعلاه و تحليلها، قمنا بتمثيل أرقامه على شكل أعمدة بيانية لتوضيح تطور عدد القضايا المحقق فيها و المبالغ المستخرجة من تطبيق آلية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، و هذا من خلال الشكلين رقم 04 و رقم 05 كما يلي:

الشكل رقم 04: تطور عدد القضايا المحقق فيها بآلية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية للفترة 2005- 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 03.

الشكل رقم 05: تطور المبالغ المستخرجة بآلية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية للفترة 2005- 2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 03

من خلال الشكل رقم 04 يتضح لنا تطور في عدد القضايا المحقق فيها بآلية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، حيث كانت في ارتفاع من 2005 إلى غاية 2007، ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية 2011 و 2012 أين شهدت انخفاضا محسوسا نظرا لظهور آلية جديدة هي التحقيق المصوب و التي ظهرت سنة 2010.

أما الشكل رقم 05 فيظهر التطور في المبالغ المستخرجة من تطبيق التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية خلال فترة الدراسة، حيث بمقارنة المبالغ المستخرجة من التحقيق المحاسبي نجد أن استخدام التحقيق المحاسبي مكن من استخراج مبالغ أكبر إذا ما قورنت بالمبالغ

المستخرجة من التحقيق المعمق، و قد شهدت المبالغ المستخرجة من التحقيق المعمق انخفاض كبير ومحسوس سنة 2012 و هذا راجع لظهور التحقيق المصوب و البدء في العمل به مما جعل المحققين يكلفون بمتابعة التحقيق المصوب.

أما سنة 2015 و رغم أنه كان انخفاض في عدد القضايا المحقق فيها إلا أن المبالغ المستخرجة كانت كبيرة و يمكن ارجاع ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار و ظهور التضخم، حيث لا تعتبر هذه المبالغ بقيمتها الحقيقية بل هي مضخم في قيمتها.

الخاتمة:

منح المشرع الجزائري للإدارة الجبائية حق الرقابة على تلك التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، و التأكد من صحتها و مصداقيتها، حيث تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأولى لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، نظرا لتطبيقها للآليات التحقيق و الرقابة على تصريحات المكلفين كالتحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية التي تما تركيز الدراسة عليها من خلال هذا المقال.

اختبار الفرضيات و تقديم النتائج:

- قام المشرع الجزائري باستحداث آليات للرقابة منها ما هي شكلية و منها ما هي معمقة و من بين الآليات المعمقة التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية التي تم التركيز عليهما خلال دراستنا هذه، هذا ما يؤكد الفرضية الأولى.
- الرقابة الجبائية تعتبر الوسيلة الأولى لمكافحة التهرب الضريبي، من هنا تظهر أهمية الرقابة الجبائية في التقليل من التهرب الضريبي، و لكن تبقى أهميتها مرهونة بكفاءة و فعالية أجهزتها و آلياتها، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.
- الرقابة الجبائية لا تستطيع أن تصل إلى كافة الخاضعين للضريبة من أجل التحقيق في تصريحاتهم، بالإضافة إلى وجود مكلفين غير مسجلين لدى مصالح الإدارة الجبائية، هذا ما يجعلنا نقول أن الرقابة الجبائية في الجزائر ليست فعالة بالقدر الكافي لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي، هذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

من نتائج الدراسة:

- لرقابة الجبائية تعتبر الوسيلة الأولى لمكافحة التهرب الضريبي، ولا يتم ذلك إلا بوجود جهاز إداري كفء، إضافة إلى نظام ضريبي و إجراءات بسيطة و سهلة يفهمها المكلف و تستطيع الإدارة التعامل معها.
- النتائج التي حققتها عمليات التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، تعتبر دليل على أهمية الرقابة الجبائية و دورها في مكافحة التهرب الضريبي، نظرا لأهمية المبالغ المسترجعة، لكن يبقى هذا مرهون بفعالية التحصيل.
- تبقى الرقابة الجبائية غير فعالة في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي نظرا لعدم قدرتها على الوصول إلى كافة المكلفين الخاضعين للضريبة.
- استفحال ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، و هذا ما تؤكدته النتائج المحصل عليها في الدراسة التطبيقية، من خلال ارتفاع عدد القضايا المحقق فيها من خلال آليتي التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق، و أهمية المبالغ المستخرجة من هاتين الآليتين و التي تعتبر كقياس لحجم التهرب الموجود، حيث يمكن استخدام هذه المبالغ في انعاش

الخزينة العمومية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر جراء تهوي أسعار البترول.

قائمة المراجع:

الكتب:

- بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي النظرية العامة في مالية الدولة السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، دار المعرفة الجامعية، 1996.
- محمد خالد المهاني، التهرب الضريبي و أساليب مكافحته، المنظمة العربية للتنمية الادارية – بحوث ودراسات-، 2010.
- ناصر مراد، التهرب الضريبي في الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

المذكرات:

- طورش تباتة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2011/2012.
- كشاوي إلياس، ظاهرة الغش و التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2009.
- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2011.

المقالات:

- ناصر مراد، أسباب التهرب الضريبي و آثاره على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 14.

القوانين:

- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2014.